



مجلة كلية الشرطة للعلوم الأمنية والمجتمعية
عدد خاص - المؤتمر السنوي الثاني لسنة ١٤٤٧ هـ - ٢٠٢٥ م

انثروبولوجيا الأزمات

قراءة تحليلية في آلية استجابات الشرطة العراقية لظواهر الأزمات

المجتمعية

Anthropology of Crises

An Analytical Reading of the Mechanism of Iraqi
Police Responses to Societal Crisis Phenomena

Asst. Lecturer: Montdher Mahmoud
Ghani Al-Rubaie
College of Police
Ministry of Interior
Sgsus57w5wus@gmail.com

م.م. منتظر محمود غني الربيعي
كلية الشرطة
وزارة الداخلية
Sgsus57w5wus@gmail.com

٢٠٢٥م

١٤٤٧هـ



الملخص

تعرض العراق الى الكثير من الازمات والكوارث والحروب الإنسانية وخصوصا ما بعد عام ٢٠٠٣ بسبب دخول الاحتلال الى بغداد إذ شكل نقطة فاصلة ومحورية في تدهور البنى التحتية المتمثلة (بالمنظومة الاقتصادية التي تشمل القطاعات العامة والخاصة وعلاقتها في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك) وحتى الفوقية التي يعتمد عليها البلد بشكل أساس، وتشمل (المنظومات السياسية، والقانونية والدينية والايديولوجية) ما نتج عنها ظهور أزمات مستمرة اثرت بشكل مباشر على امن واستقرار الدولة.

جاء البحث بعنوان (انثروبولوجيا الأزمات "قراءة في آلية استجابات الشرطة العراقية لظواهر الأزمات المجتمعية") وقسم على اربعة مباحث، إذ كان الأول يبحث في المفاهيم والعناصر، والمبحث الثاني خصص لـ (التراث النظري للدراسة) اما البحث الثالث جاء في (كيفية مواجهة الازمات الأمنية) والمبحث الرابع حلل نموذجين من الازمات تحليلاً انثروبولوجياً فكان بعنوان (الاستجابات الأمنية للأزمات لدى قوى الامن الداخلي العراقي) وانتهت الدراسة بنتائج البحث واهم مقترحاته .

الكلمات المفتاحية: انثروبولوجيا الأزمات، الأزمة الأمنية، الشرطة، المجتمع.



Abstract:

Iraq has been exposed to many crises, disasters, and humanitarian wars, especially after 2003. The occupation of Baghdad was a turning point and a pivotal moment in the deterioration of infrastructure, representing the economic system, which includes the public and private sectors and their relationships in production, distribution, and consumption, as well as the superstructure on which the country fundamentally depends, including the political, legal, religious, and ideological systems. This has resulted in the emergence of ongoing crises that have directly affected the security and stability of the state.

My research was entitled “The Anthropology of Crises: A Reading of the Mechanisms of the Iraqi Police's Responses to Social Crises” and was divided into four sections. The first dealt with the concepts and elements of the research, and the second the theoretical background of the study. The third section explains how to deal with security crises, and the fourth section analyzes two models of crises from an anthropological perspective, entitled “Security Responses to Crises by Iraqi Internal Security Forces.” The study concludes with the research findings and key recommendations.

Keywords: anthropology of crises, security crisis, police, society.



المقدمة

إن عدم استقرار الدولة وظهور الكثير من الصراعات الاهلية والحروب الدامية في الفترات السابقة شكل عائقاً مهماً على تحمل الأجهزة الأمنية المسؤولية الكاملة في حماية البلد واستتباب أمنه الداخلي والخارجي ، ولعل اهم ما يميز هذه المسؤولية هي أعمال أجهزة قوى الامن الداخلي المتمثلة في (الشرطة العراقية) في رصد الأزمات الداخلية والظواهر المجتمعية (رصد بالجرائم الإرهابية ، والقاء القبض عن المتهمين والتحقيق معهم بالجرائم الجنائية، والعمل على تفكيك العصابات ، والجماعات الاجرامية المنظمة المختلفة ،ومنع الشائعات التخريبية والمظاهرات غير السلمية والمروجين لها ، وتوفير الدعم لحالات العنف الاسري أو المجتمعي ، وحماية البلد من الكوارث البيئية والصحية .

المبحث الأول

العناصر الأساسية للمبحث ومفاهيمه

أولاً: العناصر الأساسية للمبحث

١- مشكلة البحث: تتمحور مشكلة الدراسة حول الأزمات الأمنية ودور الأجهزة الأمنية (قوى الامن الداخلي - الشرطة) في حل الأزمات المجتمعية التي يتعرض لها العراق، ويتخذ من الحالات الأمنية التي شهدها البلد من عدم الاستقرار الأمن في فترة ثورة تشرين المظاهرات غير السلمية، وكذلك حالات الكوارث الصحية التي تعرض لها العراقيون ليكون ميداناً تحليلياً رحباً له، لكونه مكان تواجد أنماط الازمات الأمنية، وكيفية استجابات الشرطة العراقية لهذه الظواهر والحالات، وتحاول الدراسة الكشف عن النقاط الآتية:

أ- الكشف عن الأزمات الأمنية التي واجهت قوات الامن الداخلي العراقي، وأنواعها.



ب- معرفة كيفية استجابة أجهزة الشرطة لظواهر الازمات المجتمعية، وكيفية أداء المؤسسة الأمنية العراقية.

٢ - أهمية البحث: تكمن الأهمية فيما يأتي:

أ- تبرز أهمية البحث العلمية كونه يخدم الباحثين في مجال انثروبولوجيا الأزمات، ومجال الأمن المجتمعي.

ب- أهميته التطبيقية، فهو دراسة ميدانية لعمل أجهزة قوى الامن الداخلي في حل الأزمات المجتمعية كاستجابة لها .

٣- أهداف البحث: لهذه الدراسة مجموعة من الأهداف يسعى الباحث الى تحقيقها وهي كما يأتي:

أ- محاولة بيان ماهية الأزمات الأمنية، وكيف يمكن تحليلها انثروبولوجيا.

ب- التعرف عن عمل قوى الامن الداخلي كونه المعني بحل الازمات المجتمعية .

٤- مجالات البحث :

يتوقف البحث على مجالات مهمة وأساس ومنها المجال الزمني، حيث بدأت الدراسة من تاريخ ٢٠٢٥/ ٧/١ الى ٢٠٢٥/ ٩/١٠ أما المجال المكاني، فكان البحث في محافظة بغداد ، قراءة استقرائية لجميع جهود المؤسسات التابعة لوزارة الداخلية العراقية.

٥- منهجية البحث: من اهم المناهج الأنثروبولوجية المستخدمة في البحث هو المنهج (الوصفي التحليلي) مستخدماً أدواته المعرفية، الملاحظة، والوثائق المكتوبة .



ثانياً: مفاهيم البحث

١: مفهوم الأنثروبولوجيا : ويعني علم الانسان، ومشتقة في جوهرها من اللغة اللاتينية و) Anthropology) مكونة كلمتين الأولى (Anthropos) ومعناه الإنسان، والثانية (Logos) معناها علم ، ويعرف علم الانسان بتعريفات مختلفة ومتعددة ، وأبرزها (وهو علم الانسان) و) (علم الانسان أفعاله وسلوكه) ، و) (علم الجماعات البشرية وانتاجها) و) (علم الانسان من حيث هو كائن طبيعي واجتماعي وثقافي) (سليم، ١٩٥٩، صفحة ٢٣).

وقد استعمله الاوروبيون كمصطلح يغطي مجال التشريح وعلم وظائف الأعضاء وهو المجال الذي أصبح يعرف فيما بعد (بالأنثروبولوجيا الفيزيائية) وفي نهاية القرن الثامن عشر استخدمه مجموعة من الكتاب الروسيين والنمساويين التي وصفت السمات الثقافية التي تتميز بها الجماعات العرقية المختلفة. وفي القرن التاسع عشر أصبح هذا المفهوم مرادفاً لمصطلح (الإنثولوجيا) ليعني الدراسة المقارنة لشعوب العالم وتحديد الصفات الإنسانية المشتركة (فارس، ٢٠١٧، صفحة ١٥).

فالأنثروبولوجيا بوصفها دراسة للإنسان في ابعاده المختلفة ، الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية، فهي علم شامل يجمع بين ميادين ومجالات متباينة ومختلفة عن بعضها، كاختلاف علم التشريح عن تاريخ تطور الجنس البشري والجماعات العرقية، وعن دراسة النظم الاجتماعية المتكونة من أنساق سياسية واقتصادية وقربانية ودينية وقانونية... وغيرها، وعن الابداع الإنساني في المجالات الثقافية المتنوعة التي تشمل التراث الفكري وأنماط القيم، والعادات والتقاليد ومظاهر السلوك في المجتمعات الإنسانية المختلفة. (الشماس، ٢٠٠٤، صفحة ١٠)



٢: مفهوم الأزمة: جاء مفهوم الأزمة في اللغة مفردتها (أزمة) وجمعها أزمات لتدل على معنى الشدة ، والضيق او المشكلة المالية او السياسية او الدولية وغالبا ما يطلق عليها عندما تصيب شخص ما أزمة نفسية وهي نوع من القلق والارتباك النفسي يتعرض لها بعض الناس في منتصف العمر (المعجم المعاني).

ويعرف مفهوم الأزمة اصطلاحا على أنه الخلل المادي الذي يصيب نظام المجمع كله أو أحد أجزاء النظام، وبذلك يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها ذلك النظام وغالبا ما تكون الأزمة فجائية وضيق الفترة الزمنية ونقص في المعلومات بالإضافة الى تهديد في العنصر المادي والبشري (الحמיד، ٢٠٠٠، صفحة ٢٦) .

وتعرف الأزمة كذلك على انها حقيقة من حقائق الحياة الثابتة ذات تحديات داخلية وخارجية وتحظى باهتمام الأنظمة الحاكمة من اجل ادارة الأزمات التي تنشأ عن تحديات وتهديدات الإدارة الناجحة من أجل تجنبها والعمل على حلها للوصول الى النتائج الإيجابية (هويدي، ١٩٩٣، صفحة ١٥) ، يعرفها البعض بأنها: حالة عصبية مفزعة، مؤلمة تضغط على الأعصاب وتشل الفكر وتحجب الرؤية، تتضارب فيها عوامل متعارضة وتتداعى فيها الأحداث وتتلاحق وتتشابك فيها الأسباب بالنتائج وتتداخل الخيوط ويخشى من فقد السيطرة على الموقف وتداعياته وآثاره ونتائج التي تهدد المتعرض لهذه الحالة بأخطار وعواقب وخيمة قد تصل إلى حد تدميره أو تهديد الثوابت التي يقوم عليها (الشافعي، ١٩٩٩، صفحة ٢) وهكذا أصبحت الأزمات أسلوبا شائعا يسعى إلى تحقيق بعض الأهداف التي من بينها التنبؤ بها ووضع خطة محكمة للتعامل معها وتخفيف آثارها في حالة حدوثها وتتبع ورصد حركتها (الحريري، ٢٠١٨، صفحة ٥٩).



٣- الأزمات الأمنية: لا بد من توضيح معنى الأمن لكي تستكمل الصورة المعرفية للبحث ويشير مفهوم الامن ويقصد به الاستقرار والأمان والطمأنينة التي يشعر به أفراد المجتمع، كما في ظلاله تستطيع أي أمة أن تسمو بنفسها نحو البناء والتقدم في مختلف مجالات الحياة ويعدُّ المطلب الضروري لنمو الحياة الاجتماعية، وتقدمها، ولكل نشاط اقتصادي أو صناعي، أو ترفيهي، لا بدّ أن يكون الأمن شرطاً أساسياً فيها. وقد يقصد بالأمن أنّه شعور بالسلامة واختفاء أسباب الخوف على حياة الإنسان، وما نقوم به في هذه الحياة من المصالح المراد تحقيقها (غني، ٢٠٢٣، صفحة ٤٦).

فقد أصبح اليوم على الأجهزة الأمنية المسؤولية الكاملة في المحافظة على النظام وحماية الأمن الداخلي للدولة، لا سيما في ما يتعلق بمنع الجريمة وضبطها، وكيفية التعرف على أطراف مرتكبيها من أجل حماية الأغراض والمؤسسات والأموال بما تفرضه الأنظمة من سياسات وقائية المتخذة ضمن الصلاحية القانونية (غني، ٢٠٢٣، صفحة ٤٧).

ويمكن تعريف الأزمة الأمنية : وهي حالة اختلال تصيب دولة مما يجعلها من الصعوبة ان تحفظ اسرارها وتأمين افرادها ومنشاتها ومصالحها الحيوية في الداخل والخارج مما يتطلب معالجتها بتنفيذ إجراءات عالية أمانة المهارة والحذر من العدو المتربص بها (حسين، الامن القومي وأثره بالسياسة الخارجية ، رسالة ماجستير، ١٩٨١، صفحة ١٠)، ويعرف على انه نتيجة عندما تكون المؤسسات الحكومية في المجتمع معين غير قادرة على سد حاجات مواطنيها مما يؤدي الى حالة من النفور السياسي والاجتماعي بدرجات مختلفة من الشدة تتولد لدى المواطنين مما يخلق حالة من عدم الاستقرار داخل المجتمع بسبب كثرة التحديات التي تواجه نظام دولة ، اذ يبدأ بفقد شرعيته وفعاليته مما يعكس عدم إمتلاكه القدرة والقوة من أجل مواجهة



التحديات فضلا عن عدم امكانية النظام للتكيف مع الظروف الجديدة (الفياض، ١٩٩٠، صفحة ٨٦) لذا فان أي انعدام في الاستقرار الأمني في أي بلد ينذر بحدوث ازمات متتالية وفي أوقات مختلفة، فيكون على اشكال متعددة ومتنوعة منها الحروب الاهلية وحركات التمرد والعصيان وحركات الانفصال والصراعات السياسية والحزبية والدينية والعرقية والتفجيرات الإرهابية والمظاهرات الغير السلمية والى غير ذلك من الأنماط...

لذا يمكن ان نستنتج مما سبق من مفاهيم متعلقة حول موضوع الدراسة على ان الازمة الأمنية نتيجة:

- عدم الاستقرار والاضطراب الذي يسود بين الدولة والمجتمع .
- وجود فجوة بين الدولة والمجتمع مما يجعل عدم استيعاب الازمة وصعوبة حلها.
- تعدد الأسباب والمشاكل يجعل من الازمات متشابكة مما يصعب وجود الحلول المناسبة لها وفي وقت قصير .

ويمكن التعريف الإجرائي للأزمة الأمنية: عبارة عن خلل يصيب أمن واستقرار المجتمع وشعور بعدم الطمأنينة والقلق ويستمر لفترة معينة لحين توفر الحلول المناسبة لها مما يستدعي تدخل أجهزة قوى الامن الداخلي (الشرطة) بشكل مباشر من أجل عودة الاستتباب الأمني للمجتمع .

٤- انثروبولوجيا الأزمات:

هي فرع من فروع الانثروبولوجيا التطبيقية اذ يركّز على دراسة كيفية تفاعل الأفراد والمجتمعات مع الأزمات بأنواعها المختلفة، سواء كانت طبيعية، سياسية، أمنية، صحية أم اقتصادية، عن طريق فهم السياقات الثقافية والاجتماعية التي تؤثر في سلوك الأفراد والجماعات خلال فترات التوتر والانهايار والصراعات العنيفة والكوارث البيئية والصحية. وتُعنى بتحليل الآليات الثقافية



والتنظيمية التي تعتمدها المجتمعات في مواجهة الأزمات، وإعادة إنتاج النظام الاجتماعي بعد الحدث او الازمة .

المبحث الثاني

التراث النظري للبحث

أنماط الأزمات وعواملها الأمنية

تتخذ الأزمة عدداً من المفاهيم المتصلة بها منها (المشكلة ، الكارثة ، تهديد ، الصراع او النزاع ، تدهور ، نقطة تحول او حادث) لذلك غالباً ما يعبر عن الأزمة هي الحادث الذي يثير اضطراباً مضرراً يحدث فجأة ويتطلب حلاً خاصة ويكون غالباً خارج التوقعات، لذلك تعد الازمة النتيجة النهائية للمفاهيم السابقة من خلال مفهوم العالم الأمريكي (تشارلز أي ريلي) والمتخصص في إدارة الازمات والكوارث وعلم الاجتماع السياسي. (حمدي، ٢٠١٩، صفحة ٩٥) لذا تكون الازمات على عدة أنماط :

أولاً : الأزمات الشاملة : وهي الأزمات التي تصيب المجتمع بالكامل سواء أكانت في أسبابها أم نتائجها أم علاجها ، ولهذا النوع من الازمات تداخلات وأبعاد مختلفة التأثير ويشمل الازمات المتصلة ببنية الدولة وأدائها السياسي والاقتصادي او بوضعها الأمني الداخلي أو الخارجي ، فضلا عن سيادتها واستقرارها السياسي والاجتماعي ، وهذه الازمات تتطلب مواجهتها جهدا كبيرا بل تتطلب معونات ودعمًا خارجياً ، وغالبا ما تحاول الدولة بتجنب الانهيار التام في التوازن والتوفيق بين الحاجات وحماية المصالح المعرضة للخطر والرغبة في تجنب التصعيد غير المرغوب فيه لأزمة لتصبح ازمة شاملة .



ثانيا الأزمات الجزئية : وهي الأزمات التي تصيب المشروعات او المنظمات أو الوحدات الإنتاجية او قطاع بعينه وينحصر الا انه يمتد الى المشروعات او المؤسسات الأخرى المرتبطة بها بل يصل الى الدولة برمتها ان لم تتمكن من السيطرة عليه، حيث يتميز هذا النوع بالتعدد والتنوع ، تبعاً للكيان الذي قد نشأ فيه إضافة الى التأثيرات المتباينة للأزمات والمتمثلة في عوامل انتشارها وتكاملها ونشوتها، وفي هذا النوع من الازمات يجب تدخل الدولة لمواجهة الازمة واحتوائها (الرحمن، ٢٠١١) .

عوامل الأزمات الأمنية

تتعدد الازمات بتعدد العوامل كونها تنشأ بسبب الظروف التي يمر بها المجتمع، وتكون متباينة بسبب الظروف المكانية والزمانية ولا بد من الإشارة الى عدة عوامل وهي كما يأتي:

١- العوامل الاجتماعية: تؤثر العوامل الاجتماعية بشكل مباشر في إثارة الازمات الأمنية ويعد الصراع داخل التركيبة الاجتماعية للدولة أهم الأسباب الدافعة لعدم الاستقرار مما يجعل مصالح وأفكار وأيدولوجيات فئة وطبقة متضاربة مع الفئات والطبقات الأخرى مما ينتج اللجوء الى الحرب الاهلية ، لذا ان ضعف عملية الاندماج الاجتماعي داخل المجتمع الواحد يزيد من حالات الصراع والاضطرابات وإثارة النعرات العنصرية والطائفية ويجعل من العنف الأسلوب الوحيد لإدارة المشاكل لمثل هذا النوع (حسين، الامن القومي واثره بالسياسة الخارجية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ١٩٨١، صفحة ١٠) وهناك بعض الأسباب الاجتماعية ومنها كما يأتي (لزنم، ٢٠٢٠، صفحة ٣٧) :

- الظلم الاجتماعي والتفرقة والعنصرية
- التوترات الطائفية والعرقية



• التخلف والجهل

• الكثافة السكانية .

لذا تعد الازمة وليدة مجتمعا، والتفاعل المتبادل بين الازمة والمجتمع يحكمه الأساس الفكر السائد في المجتمع ، فكلما كان المجتمع متقدما وله مكانته العليا في المجتمع، كانت قدرة المجتمع في تجاوز الازمة ؛ لأنها ستعمل على تقوية وزيادة روابطه وتماسكه في مواجهة أي ازمة بل تضمن مشاركة افراده لمقاومة التفكك الاجتماعي (اللامي، ٢٠١٥، صفحة ٤٧).

٢- العوامل السياسية: تعد العوامل السياسية من العوامل الرئيسية في التأثير ببنية المجتمع، وان احد الأسباب ظهور التباين في مستويات القوة يجعل من الطرف الاخر متجهاً الى الاندفاع في افعال الازمات بما يتحقق في تحديد أهدافه ، مما يجعل ظهور نزاعات داخلية وخارجيا، فضلا عن انعدام الثقة بين الأحزاب والجماعات السياسية بما تتضمن من حركات ومنظمات وحتى المواطنين في خارج الدول يجعل صيغة التعامل قائمة على الشك والحذر ومن ثم يصبح تفسير أي سلوك من قبل الاخر سلوكاً عدوانياً مما يعني حدوث ازمة في أي وقت ، فضلا عن الأسباب السياسية الأخرى هي عدم كفاءات القيادات السياسية في تلبية طموحات المجتمع لاسيما إذا كانت هذه القيادة قد وصلت الى السلطة بطريقة شرعية او غير شرعية مما يجعل فرصة في نفوس اغلب المواطنين فرصة في التعبير عن شعورهم اتجاه القيادات مما يأخذ شكل التعبير بالأسلوب العنفي ،ويساعد هذا الامر على غياب القانون مما سيؤدي الى غياب الرادع القانوني ضد المخالفين مما يعطي حافزا للخارجين عن القانون بارتكاب التجاوزات والمخالفات بكافة أنواعها ومن ثم تعم الفوضى وتظهر الازمات المختلفة (الدين، ٢٠١٣، صفحة ٤٨).



٣- العوامل الاقتصادية : تعد أكثر الحروب الأهلية والدولية والإقليمية بسبب العامل الاقتصادي الذي يكون السبب الحقيقي ورائها وان احد ابرز مهددات الامن المجتمعي هو الاقتصاد بالأخص اذا كان ضعيفاً او عدم معرفة إدارة الموارد الاقتصادية ، اذ انخفاض في مستوى الموارد الإنتاج ومستوى الدخل القومي وارتفاع في الأسعار يعمل على انخفاض مستوى المعيشة مما يجعل افراد المجتمع يطالبون بتحسين المستوى الاقتصادي لهم وفي ظل ضعف اقتصاد الدولة تلجأ الدولة الى استخدام الأدوات القمعية ضد افرادها من اجل اسكاتهم ويستخدم الافراد العنف والاعمال التخريبية من اجل الضغط على الدولة، ويضاف الى ذلك ضعف الرقابة الحكومية على قطاعاتها الاقتصادية وعلى طبيعة عملها مثل شركات متعددة الجنسيات والمصارف الأجنبية والخاصة والتي لديها اياها عامل داخل الدولة التي تعمل بها، وهذا العمل ينافي وسياسات وتوجهات الدولة وهو ما ينشئ الزعزعة وعدم الاستقرار (حسين، الامن القومي واثره بالسياسة الخارجية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ١٩٨١، صفحة ١٤)، فالعامل الاقتصادي عامل مهم في احداث الازمات ، فكلما كان مستوى المعيشة معتدلا ، كانت التوترات والأزمات قليلة والعكس صحيح ، كما انه في حالة النشاط الاقتصادي الذي يمر بحالة رواج او انتعاش كانت الازمات محدودة لكن اذا ساد مناخ الركود والكساد فإنه ستتواجد معه أزمات البطالة والفقر، وعدم توزيع الثروة بشكل عادل ، والسيولة وأزمات الإفلاس والجرائم (اللامي، ٢٠١٥، صفحة ٤٦).

٤- العوامل الطبيعية: وهي أزمات يمكن توقع حدوثها الا انه من النادر التأثير فيها كونها غير مرنة اذ يصعب السيطرة عليها وتوجيهها كالانفجارات التي تحصل في المفاعلات النووية والهزات الأرضية والكوارث، الصحية العالمية (انتشار الامراض) ، والحوادث الإزديحامات،



والتدافع الجماهيري في الملاعب العالمية وفي المناسبات العالمية ، حيث تتخطى المخاطر والأضرار المصاحبة لها حدود ما تسببه الازمات غير المتوقعة كما يصعب تجاوزها على الرغم من الخطر الناجم عنها يكون معروفاً ومن السهل تحديد زمان ومكان وقوعه، كما ان الاستعدادات حول معالجة الازمات مثل هذه يكون شبه المستحيل لصعوبة الموقف، لذا يتطلب جهد وتعاون مشترك على الصعيد الخارجي ولاسيما مع الدول والمنظمات التي تواجه مخاطر الازمات العنفية (النصر، ٢٠٢٤، صفحة ٧٤١) .

٥- العوامل الإعلامية : وتتمثل مساوئ الإعلام الجديد في عدم تمحيص المواد المنشورة، وعدم الثقة بالإخبار والمواد الموجودة. حيث إن أهم تحديين يواجههما الإعلام الجديد هما جودة المحتوى والتكنولوجيا التي يمكن بها عرض هذا المحتوى، وأما عن أشكال المخاطر الأمنية المتأتية عن الإعلام الجديد فهي: مخاطر متعلقة بالفكر الإرهابي ونشر ثقافة العنف، مخاطر متعلقة بإشاعة الفوضى ونشر ثقافة إسقاط الأنظمة، مخاطر متعلقة بإثارة النعرات الطائفية والعنصرية، ومخاطر متعلقة بالجريمة الجنائية الرقمية، إذ ان صعوبة الوثوق والتحقق من صحة العديد من البيانات والمعلومات التي تحويها بعض المواقع في ظل الحاجة إلى التعزيز المتواصل للقدرات الثقافية والتعليمية للمتلقي نوجز أهم المسببات التي تنتجها وسائل الاعلام الحديث (عفان، ٢٠٢١).

١. ضعف الضوابط الضرورية لضمان عدم المساس بالقيم الدينية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات

٢. ضعف ضوابط السيطرة على نشر العنف والتطرف والارهاب.



٣. عدم التوازن بين حجم ونوعية الرسائل الإعلامية الموجهة وبين استعداد المتلقي لهما فيما يتعلق بالرأي والرأي الآخر.

٤. تقنيت دائرة المتلقي، والتركيز على مخاطبة الأفراد والجماعات الصغيرة وفق الميول والاحتياجات الفردية.

٥. انتهاك حقوق النشر والملكية الفردية.

٦. ارتكاب الجرائم الالكترونية باستخدام التقنيات الحديثة.

المبحث الثالث

((كيفية مواجه الأزمات الأمنية))

ان احتواء الأزمة الأمنية والسيطرة عليها يتوقف على كيفية إدارة الازمة في وقت حدوثها ، فلا بد الاستناد على أسس علمية واقعية قائمة على التجارب والاستفادة من الخبرات والتخصصات ، فعالم الجريمة مرحلة حاسمة من التطور المستمر على نحو لم يسبق له مثيل في التاريخ الجنائي ، وتعيش مجتمعات العالم الكثير من الازمات تتطلب وجود إدارة رشيدة قائمة على التعامل الحقيقي في حل الازمات ، فإذا فقدت الازمة القيادة الرشيدة لا يفلح الأسلوب العلمي ولا تتحقق الأهداف الأمنية بنجاح كامل ، ومعالجة المشكلات الداخلية التي من أهمها كيفية إدارة الكيان الإداري للأجهزة الأمنية من حيث التواجد المستمر في موقع الحدث وتفويض السلطة والتوجيه والتنظيم (لزم، ٢٠٢٠، صفحة ٥١) ،وهناك طرق مختلفة للتعامل مع الازمات المختلفة وهي على النحو التالي :



أ- إنكار الأزمة (نفي الازمة إعلاميا) : وهذا يتوقف على جهود وسائل الاعلام من خلال التعتميم على معلومات الازمة وأنكار حدوثها وعدم الاعتراف بوجود أي خلل في الكيان مع الإدعاء بسلامة كل شيء لغرض خفض التوترات الناتجة عن الازمة .

ب- كبت الأزمة : يتم من خلالها استخدام العنف والقوة لتدمير العناصر الأولية للأزمة وبشكل عام ، وعدم الاستجابة لأي ضغوط وذلك حتى لا تتصاعد الازمة وتظهر للعديد من الافراد ويكون فيها التحرك سريعا ومباشرا والتعامل مع كل مشتبه فيهم مسببا في احداث الازمة وافتعالها والقضاء عليهم فورا .

ت- تنفيس الأزمة (تفرغ) : ويتم هذا التعامل من خلال اخراج مصادر الازمة من الغليان للحد من انفجارها وتكون على عدة شروط :

- دراسة الازمة بشكل مستفيض ومعمق
- دراسة قوى الضغط على الازمة
- معرفة مصادر واطراف العلاقات وماهي المصالح وتصارع الحقوق
- إيجاد وسائل تفرغ المناسبة التي تستغرق الجهد فتضعف قوى الازمة الرئيسية وتتلاشى بشكل كامل .

ث- تمييع الأزمة : ويتم ذلك من خلال تشكيل لجان وفرق (أساسية _ فرعية _ منبثقة) لبحث الازمة ومعرفة من هم الذين ادو الى وجودها ومن ثم التعامل معهم ، وعادة ما تأخذ الفرق واللجان فترة من الزمن ، حيث تجتمع وتؤجل اجتماعاتها مرات عديدة حتى ينسى الجميع الازمة واسبابها .



ج-تفتيت الأزمة: يتم فيها تفتيت قوى الازمة الى جزيئات يسهل التعامل معها منفردة مع إعطاء كل جزء بدائل مختلفة تستوعب كل جهوده وتقلل من خطورته وتتم هذه العملية على ثلاث مراحل :

• مرحلة الصدام : حيث يتم مواجهة الازمة بعنف ومن خلال هذا الاصطدام يتحدد مدى تماسك هذه القوى ومقدار استعداد كل منها للاستمرار في الصدام وتحمل تكلفته ومدى تراجع بعضها او استعداده للتراجع .

• مرحلة اعطاء البدائل : حيث يتم إعطاء كل فريق من قوى الازمة بعد تفتيت جهودهم بدائل مختلفة ومتشعبة ومتفرقة ، ومن ثم يسهل التعامل مع كل فريق على حدة وبالطريقة الملائمة لمن يدير الازمة .

• مرحلة التفاوض : مع كل الفريق : حيث يتم استقطاب وامتصاص وإبادة كل فريق على حدة عن طريق التفاوض معه من خلال رؤية علمية شاملة .

ح- عزل قوى الأزمة: وتتم في هذه الحالة معرفة قوى الازمة والمؤثر في أحداثها ومن الذي يقوم بتصعيدها حتى اذا تم عزله عن الازمة حدث خلل وعدم توازن لها وانتهت او على الأقل تم النقل من شأنها حتى يتم اختيار طريقة أخرى مناسبة لها تقل حدة عن الأولى في حالة استمرار وجود هذه القوى المؤيدة تليها المهمة .

خ- احتواء الأزمة : وتعني فيها محاصرة الازمة وحصرها في نطاق ضيق ومحدود وتجميدها عند المرحلة التي وصلت اليها مع استيعاب الضغوط المولدة لها في نفس الوقت لإفقادها قوتها، كالأزمات العمالية من إضرابات واعتصامات واعمل شغب من حيث ابداء التفهم والانصات



الجيد لقيادات الازمة ومطالبهم بتقديم مطالبهم ثم مطالبتهم بتوحيد رغباتهم ثم مطالبتهم بتشكيل لجنة تمثلهم لبدء الحوار والتفاوض .

د- تدمير الازمة : ويتم من خلالها تفجير الازمة من الداخل مع المواجهه المباشرة ويتم كذلك اللجوء اليها في حالة غياب كامل عن المعلومات اوفي حالة معرفة كاملة ولكن لا مفر من الصدام ويتم ذلك عن طريق :

- ضرب المناطق الضعيفة للآزمة حتى تهوي أعمدتها وتفقد قوتها .
- استقطاب بعض العناصر القوية ذات التأثير على قوى الازمة وإيجاد صراع بين مؤيدي هذه العناصر وبين باقي العناصر التي لا تزال متمسكة بتيار الازمة مما يمزق الازمة ويجعل هناك خلل متسعا فيها .

- تصفية العناصر القائدة للآزمة عن طريق تجريمه وافتقادها مصداقيتها ونزاهتها .

ذ- تحويل مسار الازمة : وتستخدم في حالة الازمات بالغة العنف والخسارة والتي لا يمكن وقف تصاعدها او التعامل مع قوة الدفع المولدة لضغوطها ويمكن تحويل مساره والاستفادة من قوى الازمة وقائدها بتحويله الى شخص إيجابي ينتمي الى من قام مسبقا بالتمرد عليه.

ر- المشاركة الحقيقية في التشخيص والعلاج : يتم استخدامها عندما تتصل بالآزمة في المجتمعات التي تكون ذات نظام ديمقراطي وتتبع الشورى فما بينهم حيث يكون فيها القائد أسلوب في اقناعهم ويطلب منهم المشاركة في الرأي العام في حل الازمة ومدى خطورتها والتعامل ضمن خطوات في سبيل إنجاح الخطة وما هو مطلوب من الجميع اتخاذ سلوك لإنجاح الخطة والمتفق عليها ودور كل مشارك في الخطة ومن ثم القضاء عليها بالكامل .



المبحث الرابع

الجانب الميداني

الاستجابات الأمنية للأزمات لدى (قوى الامن الداخلي العراقي)

أولاً: أزمة تشرين في بغداد انموذجاً:

ان الكثير من الازمات التي واجهت قوى الامن الداخلي العراقي بصور مختلفة وانماط متعددة سببها التحولات المجتمعية التي واجهت العراق وما تعكسه من تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ودينية سواء كانت على المستوى الشأن الداخلي ، أم الخارجي الإقليمي وتكون احدها السبب الرئيسي في زعزعة أمن وسلامة المجتمع العراقي، فلذلك كان تحمل المسؤولية الكبرى قوات الشرطة العراقية وبمختلف قادتها وصنوفها في فرض الامن وتنفيذ القانون ومحاولة السيطرة على الوضع العام لدولة والمجتمع .

كانت تظاهرات ما تسمى ثورة (تشرين) من أشد الازمات التي مر بها العراق ، لما تحمل في طياتها الدعوة للإصلاح وتلبية حاجات المواطنين الأساس لتشمل رفع المستوى المعاشي ، تعين الخريجين والشهادات العليا ، وصلاح البنى التحتية للبلد بما تشمل من كافة الخدمات (مياه ، مجاري ، كهرباء ، مدارس ، تبليط الشوارع الخ.

لتنطور الاحداث وخروج التظاهرات عن مظاهرها السلمية لتصبح دعوة للتجمهر من جميع المحافظات لتكون اكثر عنفاً وتأثيراً والمناداة (بأسقاط الدولة او اسقاط النظام) ، أوعزت قوات الشرطة العراقية لفرض سيطرتها بشكل اكثر وادق عما كانت عليه في بداية التظاهرات ، ومن جملة المواجهات للشرطة العراقية في هذه الأزمة جملة من التدابير الاحترازية لفرض سيطرتها ويمكن تلخيص هذا الدور على النحو الآتي (الباحث، ٢٠٢٥):



- أ- الحفاظ على النظام العام للمجتمع من خلال تطبيق شقين رئيسيين:
- الواجب القانوني : حيث ان الشرطة كانت مسؤولة عن ضمان عدم تحول التظاهرات الى اعمال شغب وعنف .
 - اغلاق الطرق المؤدية للتظاهرات والعمل على تنظيم السير : استخدمت الشرطة العراقية في ساحة التظاهرات الحواجز الأمنية من اجل تنظيم حركة السير والمركبات من اجل منع الاحتكاك بين المتظاهرين والقوات الأمنية .
- ب- العمل على تطبيق القانون : وتم من خلالها الحماية وضبط النفس بما تتبعه الشرطة العراقية في عملياتها لفض التظاهرات وفقا لصلاحية المخولين بها بما ينسجم مع طبيعة الامر وحسب الأوامر العسكرية، والقبض على المخالفين الذين يقومون بأعمال التخريب والسرقه والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة.
- ت- التواصل والتفاوض : حيث كانت جهود الشرطة المتواجدة في ساحة التحرير تنصب على العمل لفتح قنوات الحوار من أجل التفاوض مع قادة التظاهرات من اجل تقليل التوتر وتجنب العنف ، حيث شكلت الشرطة دورا وسيطا بين المتظاهرين والحكومة ما أجل الوصول الى حلول جذرية .
- ث- العمل على استخدام القوة : حيث شرعت أجهزة الشرطة العراقية باستخدام خراطيم المياه والغاز المسيل للدموع واعتمدت ذلك على ظروف المحيطة بالتظاهرات وهذا ما يسمى القوة التدريجية .
- ج- الجانب الاستخباراتي : واعتمدت على الرصد والمتابعة قبل وأثناء التظاهرات حيث قامت الشرطة بجمع المعلومات عن الجهات المنظمة ومطالبها ومدى احتمالية التصعيد من اجل



فرض الوقاية الاستباقية التي تعتمد على الشرطة في اتخاذ الإجراءات الاحترازية من زيادة الوجود الأمني في مواقع متعددة ومحددة من اجل عدم دخول أدوات معينة او توقيف بعض الأشخاص .

ح-التعاون الأمني المشترك: ويعني التنسيق الأمني للشرطة في بغداد مع أجهزة الأمنية الأخرى مثل الامن الوطني والجيش العراقي من اجل تحديد مسار العمل والعمل على تنظيمه من اجل الوصول الى نتائج لحل الازمة (الشرطة، ٢٠٢٥).

ثانيا - أزمة الكوارث الصحية (كورونا كوفيد 19) في العراق انموذجا

شهد العراق، كغيره من دول العالم، أزمة صحية كبرى بسبب تفشي فيروس كورونا (COVID-19) منذ بدايات عام 2020 ، ما استدعى تدخلاً واسع النطاق من قبل مؤسسات الدولة كافة، وفي مقدمتها الأجهزة الأمنية، وعلى رأسها الشرطة العراقية. وتجلّى أحد أبرز أدوارها في حماية المؤسسات الخدمية، كالمستشفيات، ومراكز توزيع الغذاء، ومرافق البنية التحتية الحيوية، لضمان استمرار الخدمات ومنع الانهيار المؤسسي والاجتماعي.

سعت أجهزة الشرطة العراقية في مختلف مناطق العراق لمواجهة انتشار فيروس كورونا وحماية المجتمع من الإصابة به من خلال متابعة توجيهات وقرارات الدولة فيما يتعلق في كيفية منع الانتشار والوقاية منه عبر المشاركة في الحملات التثقيفية وتوعية افراد المجتمع ، لذا برزت أجهزة الشرطة العراقية بكافة صنوفها بجهود مميزة واستثنائية في هذه الازمة من اجل الحفاظ على أمن وسلامة المواطن، عبر تعزيز أنشطتها التدريبية ودورياتها الأمنية لتشمل كل المحافظات العراقية .



حيث كان في الفايروس ينتقل بين المواطنين بسبب الإهمال وعدم الوثوق بانتشاره واللامبالاة في اتخاذ الإجراءات الصحية الوقائية ، لذا قامت أجهزة الشرطة بالتدخل بشكل حازم وفوري وتغطية جميع مختلف مناطق ووجود الاحتكاك السكاني وبالأخص مناطق التجمع العامة بما تشمل من مجالس ومحال تجارية وأسواق عامة. فلا بد من تلخيص دور الشرطة العراقية في في ازمة فيروس كورونا بما يلي (شرطة، ٢٠٢٥):

أولاً: دور الشرطة في تطبيق الإجراءات الوقائية

١. فرض الحظر الصحي: قامت الشرطة العراقية بفرض حظر التجوال الجزئي والكلي في مختلف المحافظات العراقية ، من خلال انتشار السيطرات ونقاط التفتيش.

٢. تنظيم الحركة: منعت الشرطة التنقلات العشوائية سواء كانت بوسيلة التنقل ام بغير وسيلة ، وفرضت الرقابة على التجمعات العامة.

٣. دعم فرق الصحة: رافقت الشرطة الفرق الصحية أثناء فحص المشتبه بإصابتهم أو نقلهم إلى الحجر الصحي وذلك لعدم انتشاره بين المواطنين .

ثانياً: دور الشرطة العراقية في الحفاظ على الأمن المجتمعي: ويتجسد ذلك من خلال كما يأتي:

- منع الشغب والهلع المجتمعي: واجهت الشرطة العراقية حالات نفسية من الذعر والاحتجاجات في بعض المناطق نتيجة نقص الخدمات أو الحظر الطويل، وعملت على تهدئة الأوضاع.
- حماية الكوادر الطبية: أمنت الشرطة المستشفيات ومراكز العلاج بعد تسجيل حالات اعتداء على الكوادر الصحية.



• ضبط الأسعار ومراقبة الأسواق: بالتعاون مع فرق الرقابة، ساهمت الشرطة في ملاحقة المحتكرين وضبط الأسواق.

ثالثاً: دور الشرطة في التوعية المجتمعية

• التواصل المجتمعي: أطلقت الشرطة حملات توعية ميدانية ومن خلال الإذاعات المحلية ووسائل التواصل الاجتماعي الحديث.

• توزيع المعونات الغذائية: في بعض المناطق، شاركت الشرطة المجتمعية في توصيل المواد الغذائية للمحتاجين خلال فترات الحظر، كما ساهمت جميع صنوف وزارة الداخلية في التبرع للناس المتعففة .

رابعاً: التحديات التي واجهتها الشرطة، ومن أبرزها (الباحث، ٢٠٢٥):

• قلة الموارد البشرية والمعدات: واجهت الشرطة نقصاً في معدات الوقاية والتجهيزات الصحية.

• ضعف التنسيق بين بعض الجهات: خصوصاً في بداية الأزمة بين الوزارات والمؤسسات الصحية .

• الضغط المجتمعي الكبير: نتيجة الاستياء الشعبي من الحظر والخوف من العدوى.

أثبتت الشرطة العراقية خلال أزمة كورونا أنها ليست فقط جهازاً لحفظ النظام، بل شريكاً فاعلاً في حماية المجتمع صحياً واجتماعياً. ورغم التحديات، قدمت نموذجاً مهماً في كيفية إدارة الأزمات المعقدة، وهو ما يستوجب البناء عليه مستقبلاً لتأهيل جهاز الشرطة ليكون أكثر مرونة وتخصصاً في التعامل مع الكوارث.



النتائج :

١. ان الازمات التي تصيب المجتمع تكون نتيجة حتمية بسبب عدم سد حاجات الانسان الأساسية لذلك تحصل الصراعات بين المجتمع والدولة .
٢. العوامل الاجتماعية لها تأثيرها المباشر في اثاره الازمات الأمنية ويعد الصراع داخل التركيبة الاجتماعية للدولة أهم الأسباب الدافعة لعدم الاستقرار مما يجعل مصالح وأفكار وأيدولوجيات فئة وطبقة متضاربة مع الفئات والطبقات الأخرى مما ينتج الى اللجوء الحرب الاهلية.
٣. ان ضعف عملية الاندماج الاجتماعي داخل المجتمع الواحد يزيد من حالات الصراع والاضطرابات واثارة النعرات العنصرية والطائفية ويجعل من العنف الأسلوب الوحيد للإدارة المشاكل وعدم الاستقرار .
٤. الازمة تحدث هي عدم كفاءات القيادات السياسية في تلبية طموحات المجتمع لاسيما اذا كانت هذه القيادة قد وصلت الى السلطة بطريقة شرعية او غير شرعية مما يجعل فرصة في نفوس اغلب المواطنين فرصة في التعبير عن شعورهم اتجاه القيادات مما يأخذ شكل التعبير بالأسلوب العنفي .
٥. أحد ابرز مهددات الأمن المجتمعي هو الاقتصاد بالأخص اذا كان ضعيفاً او عدم معرفة إدارة الموارد الاقتصادية مما يجعل ظهور البطالة أمراً حتمياً يتسبب في ظهور جيلا من الشباب بلا عمل مما يتسبب في حدوث أزمات في المجتمع .
٦. أشكال المخاطر الأمنية المتأتية عن الإعلام الجديد فهي: مخاطر متعلقة بالفكر الإرهابي ونشر ثقافة العنف، مخاطر متعلقة بإشاعة الفوضى ونشر ثقافة إسقاط الأنظمة، مخاطر متعلقة بإثارة النعرات الطائفية والعنصرية.



٧. أزمات يمكن توقع حدوثها إلا إنه من النادر التأثير فيها لكونها غير مرنة إذ يصعب السيطرة عليها وتوجيهها كالانفجارات التي تحصل في المفاعلات النووية والهزات الأرضية والكوارث، الصحية العالمية (انتشار الامراض) ، والحوادث الإزدامات، والتدافع الجماهيري في الملاعب العالمية وفي المناسبات العالمية.

المقترحات:

- تركيز الدولة على تلبية حاجات المواطنين الأساسية من خدمات وبنى تحتية ، ومستوى معاشي يليق بهم وبأبنائهم .
- العمل على انشاء مراكز تعنى بدراسة الازمات وكيفية مواجهتها من خلال ترسيخها عن طريق إقامة دورات تدريبية مكثفة للشرطة العراقية بكافة صنوفها .
- إقامة ندوات من قبل الشرطة لمختلف الوزارات لكي يكون تنسيق مشترك عالي في مواجهة الازمات سواء كانت على مستوى المؤسسي او المجتمعي .
- فتح آلية تعاون علمي بين كلية الشرطة العراقية مع الجامعات الحكومية والأقسام المتخصصة بدراسة الازمات المجتمعية ولا سيما مع قسم علم الاجتماع والانثروبولوجيا لكونهما الأكثر تخصصا في الدراسة الانسان وتحدياته المعاصرة بما تشمل من صراعات وحروب وأزمات مجتمعية واقليمية .



المصادر

- المعجم المعاني . (بلا تاريخ). <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-> .ar/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9 تاريخ الاسترداد ٢ ٦ ، ٢٠٢٥ ، من المعاني وتعريف معنى أزمة.
- الملاحظة البحثية، ١ (١ ٧ ، ٢٠٢٥).
- ملاحظة، ٢ (٤ ٧ ، ٢٠٢٥).
- ابو القاسم حمدي. (٢٠١٩). إدارة الصراع التنظيمي والازمات التنظيمية - رسالة ماجستير. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية - جامعة عمار ثلجي بالاغواط.
- احد ضباط الشرطة. (٢٧ ، ٢٠٢٥). التظاهرات . (١، المحاور)
- احد ضباط شرطة. (٣ ٧ ، ٢٠٢٥). التظاهرات. (٢، المحاور)
- أحمد عبد العزيز المبارك. (١٩٧٧ دائرة القضاء الشرعي). أجهزة الاعلام ودورها في توجيه المجتمع . ابو ضبي : دائرة القضاء الشرعي .
- آلان برناد ، ترجمة سيد فارس. (٢٠١٧). التاريخ . النظرية في الانثروبولوجيا . بيروت : المنظمة العربية .
- الحسن ، سناء. (٢٠٢١ ، مجلة العدد ٣٣). مدخل نظري لفهم الكارثة في سياقها الثقافي. مجلة علوم الانسان والمجتمع، صفحة ٢١١ .
- الذهب عفان. (١٧ ستمبر، ٢٠٢١). الاعلام الجديد ومدى تأثيره في المجتمع . المركز العربي الديمقراطي .



- أمين حامد هويدي. (١٩٩٣، ٦ ٣٠). فن ادارة الازمات العربية في ضل النظام العالمي الحالي. مركز دراسات الوحدة العربية، صفحة ١٥.
- بهاء السعبري ، وجبار جمال الدين. (٢٠١٣، ٦ ١٦). الازمة الأمنية مفهوماتها ومسبباتها. مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية .
- توفيق عبد الرحمن. (٢٠١١). إدارة الازمات : التخطيط لما قد يحدث . القاهرة : مركز الخبرات المهنية للإدارة .
- رجب عبد الحميد. (٢٠٠٠). دور القيادة في اتخاذ القرارات خلال الازمات . تأليف رجب عبد الحميد، دور القيادة في اتخاذ القرارات خلال الازمات (صفحة ص ٢٦). القاهرة : مطبعة الايمان .
- عامر حسن الفياض. (١٩٩٠). البعد الثقافي للتنمية في العالم الثالث في المشاكل والتجارب . العراق: مركز دراسات العالم الثالث - جامعة بغداد .
- عبد الله ، يوسف. (٢٠١٠). المدخل الى علم الانثروبولوجيا. بيروت: دار الفارابي.
- علي حسين. (١٩٨١). الامن القومي وأثره بالسياسة الخارجية ، رسالة ماجستير. بغداد : كلية العلوم السياسية _ جامعة بغداد .
- علي حسين. (١٩٨١). الامن القومي واثره بالسياسة الخارجية ، رسالة ماجستير غير منشورة . بغداد: كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد .
- عيسى الشماس. (٢٠٠٤). المدخل الى علم الانثروبولوجيا . دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب .
- غسان قاسم داود اللامي. (٢٠١٥). إدارة الازمات الاسس والتطبيقات. العراق: الدار المنهجية.



- مبارك عليوي محمد لزنم. (٢٠٢٠). إدارة الازمات الامنية في ضل المتغيرات الدولية . اليمن : كليستو شرطة حضرموت .
- محمد الشافعي. (١٩٩٩). إدارة الازمات. القاهرة: مركز محروسة للبحوث والتدريب والنشر .
- محمد سرور الحريري. (٢٠١٨). إدارة الازمات السياسية . عمان: دار الصفا للنشر .
- مصطفى شاکر سليم. (١٩٥٩). محاضرات في الانثروبولوجيا . بغداد : مطبعة العاني .
- منتظر محمود غني. (٢٠٢٣). الثقافة الامنية في مؤسسات وزارة الداخلية رسالة غير منشورة . بغداد : كلية الاداب - جامعة بغداد .
- هشام ابو النصر. (٢٠٢٤). مردود توافر عناصر الازمات على مدى جاهزية واستمرارية أعمال المؤسسات . مجلة الدراسات الافريقية ، صفحة ٧٥٢ .
- يوسف أزورال. (٢٠١٤). الاعلام الجديد وموجة التغير العربي. صحيفة الرؤية، صفحة ٦٤٧ .